عامان من الحرب: بيان عن أوكرانيا الأممية الرابعة

صادقت اللجنة العالمية للأممية الرابعة على هذا البيان يوم 25 فبراير 2024

أ) إننا نعبرُ، في سياق ذكرى غزو أوكرانيا يوم 24 فبراير2022، عن دعمنا الأمميّ الشامل والمنهجي لحق أوكرانيا في تقرير مصيرها، وللحق في مقاومة الاحتلال والاضطهاد، كما نعبرُ عنه لكافة الشعوب، أيّاً يكن المُضطهد الاستعماري.

ب) نؤكد استقلالنا السياسي إزاء حكومة زيلنسكي النيوليبرالية. ما يجعلنا نؤكد إرادتنا في تطوير روابط أممية مباشرة مع النضالات والتيارات اليسارية، والنسوية، ولمجتمع الميم LGBTQ+، والحركات الاجتماعية والبيئية داخل المقاومة الشعبية، من أجل بناء أمة حرة، وديمقراطية، وتعددية، ومستقلة.

ه) لذلك نواصل مساندتنا للمطالب التي تعبّر عنها التيارات السياسية والنقابية الأوكرانية اليسارية:

- وقفٌ فوري لعمليات القصف، وسحبُ القوات الروسية من أوكرانيا؛
- زيادةُ الموارد من أجل توطيد الخدمات العامة والحمايات الاجتماعية الضرورية جدا في سياق الحرب وكذا لأوكرانيا المستقبل المستقلة، ومقاومةُ محاولات حكومة أوكرانيا النيوليبرالية الراهنةُ لاستعمال الحرب ذريعةً لتفكيك الخدمات العامة وتدمير الحمايات الاجتماعية»؛
- ضرورةُ إلغاء كل مساعدة مشروطة بالخصخصة؛
- مساندةُ المساعدات المادية والمالية التي لا تزيد ديونَ أوكرانيا الخارجية، مع مساندتنا لمطلب إلغاء الديون القائمة.
- التوجهُ العام لاستعمال الأموال المخصصة للمقاومة ولإعادة إعمار أوكرانيا من أجل الإسهام في مشروع أوربي اجتماعي وديمقراطي: ما يعني تقليص أوجه اللامساواة، ومن ثمة معارضةُ منطق الإغراق الضريبي والاجتماعي وب «المنافسة».
- يجب أن تكون زيادة الأجور الأوكرانية والمداخيل الفردية والاجتماعية- كسوق للإنتاج الصناعي والزراعي الأوكراني، متعارضة جذريا مع السياسة السائدة راهنا (الساعية إلى رفع «تنافسية» صادرات أوكرانيا بخفض الضرائب والأجور)

د) تعني أيضا مساندتُنا للمقاومة الأوكرانية، المسلحة وغير المسلحة ضد الغزو الروسي، تضامناً مع جميع مواطني/ات فيدرالية روسيا الرافضين/ات هذه الحرب والمضطهَدين/ات بسبب معركتهم-ن الديمقراطية.

ه) نعارض منطق «القوة العظمى الروسية» وسيطرتها على البلدان المجاورة. ونعتبر انتصار الشعب الأوكراني الحر والديمقراطي عاملا مساعدا عضويا على بزوغ فيدرالية روسية تعددية، سلمية وديمقراطية واتحاد لشعوب أوروبا.

يعزز عدوانُ روسيا وتهديداتُها لجيرانها دعمَ الحلف الأطلسي لتلك البلدان، وستسهل هزيمة روسيا النضال ضد الحلف الأطلسي. إننا نعارض استعمال غزو روسيا لأوكرانيا ذريعة لزيادة الميزانيات العسكرية. وقد كنا دوما، ونظل، معارضين لكل منطق أحلاف عسكرية متعارضة أو مناطق نفوذ. ونناضل من أجل حل الأحلاف العسكرية التي تخدم الامبرياليين، من قبيل الحلف الأطلسي وحلف منظمة معاهدة الأمن الجماعي بقيادة روسيا. وفي نضالنا ضد الامبريالية ومن أجل تقرير الشعوب لمصيرها، نناضل من أجل هزم مشروع بوتين.

نعيد تأكيد هكذا برنامج في الذكرى الثانية لبدء غزو روسيا لأوكرانيا، بالمساعدة على ربط دعمنا التام للمقاومة الأوكرانية، للحرب وللسياسات النيوليبرالية في الآن ذاته، بمساندة مشاريع أوروبية ودولية تقدمية جديدة تدمج الأبعاد الاشتراكية الايكولوجية والمناهضة للرأسمالية.

الجزائر: وجهة نظر حول ذكرى الحراك السنوية

بقلم ، عادل عبد الرزاق

انطلقت منذ خمس سنوات، في 22 فبراير، تعبئة هائلة في الجزائر من أجل خلع الرئيس عبد العزيز بوتفليقة وضد الطغمة الحاكمة.

يُثْبِتُ شبح الحراك قوته وجذوره الشعبية. قد يكون الحراك ورائنا لكن استيعابه من قبل الطبقات الشعبية وشبيبة مهمشة اجتماعيا يجعل منه حركة جذرية ومثيرة للقلق ورافضة للنظام القائم وعلامة فارقة بالنسبة لنضالات المواطنين-ات. إن الحجم الجماهيري (مشاركة ملايين الجزائريين/ات في المسيرات) وجذرية المطالب وسلمية التحركات والغموض والتناقضات التي عبر عنها طابع التعدد الطبقي وحرية التعبير التي أتاحها ونزع الشرعية عن السياسة واليقظة التي جلبها إلى المآزق النظامية وتصلب أصحاب القرار، جعل الحراك بمثابة لحظة رئيسة في اليقظة السياسية لمجتمع مغلق ولا يمكن نعته بأنه «تلاعب عشائري» أو سيناريو تحرض عليه المنظمات غير الحكومية كما توحي لنا الرؤى التآمرية لبعض المحللين المبتذلين.

دعونا نقول ذلك بوضوح، لقد جرى إهدار فرصة تاريخية بتفضيل السيناريو «القمعي الشامل» على الاستماع والنقاش الوطني بشأن توقعات شعب يتطلع إلى رفاهية جديدة في الجزائر. هكذا، يصبح الطلاق بين المجتمع وحكامه، في تلك اللحظة، عامل عرقلة وانزعاج على مدى فترة طويلة. ألن يكون هناك خطر الانزلاق إلى موجة تراجعية طويلة في وقت تتطلب القضايا الجيوسياسية الإقليمية والعالمية تقاربا تاريخيا بين الشعوب وحكامهم؟

يجب بناء هذا التقارب التاريخي.

يتضمن هذا إطلاق سراح جميع معتقلي/ات الرأي ووقف جميع الإجراءات القانونية ضد الحراكيين-ات، وإلغاء المادة 87 مكرر وكذلك إطلاق نقاش سياسي داخل البلد بشرط عودة الحريات السياسية وحرية التعبير. إن زرع الاستسلام واليأس في نفوس شبابنا ستكون تكلفته غالية. فرغم مظاهر مجتمع تنعشه الأعمال والنزعة الاستهلاكية، فإن الآفاق لا تبدو في صالح الجزائر المنغلقة.

يجب أن تستعيد السياسة بالمعنى الأنبل حقوقها. كما يجب أن تحل الديمقراطية محل الاستبداد. ويجب أن تحل التحديات الاجتماعية والسياسية والسيادية محل القضايا الأمنية. إن فجرًا جديدًا ممكن دائمًا دون تشيئ الحراك أو جعله صنما ودون شيطنة تناقضاتنا أو انتهاكها ودون الاستهانة بالتحديات الإقليمية والسيادة.

الجزائر 2024، أكثر من مجرد تاريخ، هي شيء قابل للبناء.

المصدر:

inprecor.fr/node/3841

المناضل-ة
Almounadil-a
جريدة عمالية-نسوية-شبيبية-أممية(Morocco)
تحرر الكادحين من صنع الكادحين أنفسهم

جريدة المناضل-ة، مدير النشر: اسماعيل المنوزي، 29 فبراير 2024

تقرأون في هذا الملف

من دروس التجربة، لأجل انتصار حراك فكيك

نضالات ساكنة فجيج لتحصين الحق في الماء

- عين على نضالات طبقتنا

القوى السياسية في ضوء حراك التعليم (2023)

- عامان من الحرب: بيان عن أوكرانيا الأممية الرابعة

- فهم العنف القائم على النوع الاجتماعي في عصر النيوليبرالية
- الحركات النسوية في باكستان: التحديات والنضالات

الجزائر: وجهة نظر حول ذكرى الحراك السنوية

- غرق مصنع/مرآب النسيج «A&M Confection» بطنجة عام 2021: حادثة-كارثة شغل قتل فيها عشرات العاملات والعمال صعقاً بالكهرباء، واختناقاً تحت سيول الأمطار...
- يهود مغاربة ضد الصهيونية: إيفلين سرفاتي Evelyne Serfaty

من دروس التجربة، لأجل انتصار حراك فكيك

افتتاحية المناضل-ة 2024/02/27

تسير التعبئة الشعبية بفكيك إلى استكمال شهرها الرابع، متصديةً لسعي فرض شركة لتدبير خدمات الماء فيها. لم يكن يخطر على بال الدولة، وهي تعد إهداء خدمات توزيع الماء والكهرباء (وحتى الإنارة والتطهير السائل) للرأسماليين على طبق من ذهب، أن الرد الشعبي سينبثق من واحة منسية هناك على الحدود الشرقية، لا أحد يتوقع مكان انبعاث عنقاء النضال. وجريا على عادتها، تعاملت الدولة بتجاهل يتوخى إنهاك المحتجين/ات، وبخطاب الطمأنة والوعود، إلى جانب القمع بمحاكمة ناشط وناشطة، ضغطا لإخماد الحراك. يدل كفاح أهالي فكيك على مخزون الاستعداد النضالي الكامن لدى الكادحين، ويعطي مثالا عن إمكان تطوير التصدي للخوصصة الزاحفة لو وجدت قوة النضال العازمة على ذلك.

أراد القائمون على تسيير البلد تمديد مجال الربح أمام رأس المال، فاستصدروا من مؤسسات «ديمقراطية»، لا ينظر إليها سواد الشعب الكادح إلا بازدراء ونقمة مستحقين، قانونا يقضي باحداث شركات جهوية متعدد الخدمات مفتوح رأسمالها للخواص بنسبة 90 %.

ولبلوغ غايات الربح، أتاح ذلك القانون لتلك الشركات «الاستفادة من حق الارتفاق فيما يخص منشآت وقنوات توزيع الماء والكهرباء والتطهير السائل، ومن حق نزع الملكية لأجل المنفعة العامة والاحتلال المؤقت..»، والاستفادة «من جميع الحقوق والامتيازات الواردة في النصوص التشريعية والتنظيمية الجاري بها العمل لفائدة المستثمرين أو منعشي المشاريع الصناعية». وفضلا عن ذلك، ينص القانون ذاك على أن «يضع صاحب المرفق مجانا رهن إشارة الشركة، وطبقا لعقد التدبير، المنقولات والعقارات اللازمة لتدبير المرفق باعتبارها أموال رجوع»... باختصار، إنه تسهيل الأرباح المضمونة بأقل التكاليف على حساب المواطن-ة المقهور-ة.

وهذا ما تحاشى رئيس المجلس الجماعي لفكيك في «ورقته التوضيحية» (23 يناير2024)، لما انتفضت المدينة، أي إشارة إليه؛ لكن كل الأقنعة المستعملة لحجب غايات الربح على ظهر الشعب الكادح تسقط بسؤال: لماذا لا تحدث الدولة مؤسسات عمومية 100% تتيح تلك الخدمات، وتعزز في الآن ذاته ميزانية الدولة بما كان سيصُبُّ في جيوب الرأسماليين، ومن ثمة استعماله لتطوير الخدمات العامة من صحة وتعليم، الخ؟

قطعت الدولة المغربية أشواطا كبيرة على طريق تسهيل أرباح الرأسماليين، بالخوصصة المكتسحة لجميع المجالات، وبمقدمتها الخدمات العمومية، حيث نشهد ركضا محموما للاستثمار في الخدمات الصحية، بعد كل ما جرى بقطاع التعليم من اغتناء فاحش على أنقاض المدرسة العمومية. ينقض الرأسماليون، مغاربة وأجانب، على غنائم الخوصصة بشتى صيغها، المباشر منها، وما يتخذ صبغة «تدبير مفوض» و»شراكة قطاع عام-قطاع خاص»، وتنضاف إليها هذه «الشركات الجهوية» المستحدثة. ويقوم هذا الاستيلاء كله على التطفل على القطاع العام وتسخيره لخدمة رأس المال الخاص بمبرر تدبير الخدمات. ويدعون كذبا أنهم يشيدون «الدولة الاجتماعية».

الدولة برجوازية، تحرص على المصلحة العامة للرأسماليين، مغاربة وأجانب، وتسحق الأغلبية الشعبية مسخرة إياها لتراكم رأس المال ليس إلا. إنه المنطق الطبقي لمن هم في الفوق في أوضح تجلياته، ولن ينقذ ضحاياه غير تفعيل المنطق الطبقي لمن هم في الأسفل: الطبقات الشعبية وفي القلب منها الطبقة العاملة. هجوم الرأسمال الكاسح، واستيلاؤه الزاحف على كل مناحي الحياة لاعتصار الأرباح منها، يستدعي تنظيم ضحاياه وتنوير طريق نضالهم من أجل مصلحتهم الطبقية.

آخر تعبئة شعبية هزت مدينة بكاملها شهدتها أزمور، في أقصى الغرب على المحيط الأطلسي، قبل عام ونصف العام. وقد بلغت الحراكات الشعبية المحلية ذُراها في حراكي الريف وجرادة، بخصائص أساسية مشتركة. إذ يتعبأ ضحايا الرأسمالية، المعززة بالاستبداد السياسي، ضد سوء أحوالهم العامة. وقد يكون فتيل تفجر الغضب هذا الإجراء أو ذاك، لكن الاستياء عام، تعبر عنه مطالب ضد غلاء المعيشة، وتدهور الخدمات العمومية، واستشراء البطالة، وسوء تدبير الشأن العام الخ. وعلى امتداد الحراكات الشعبية المحلية التي شهدها البلد في ربع قرن الأخير، نرى روافد النضال تتبد في صحراء انعدام التنظيم. مشكل الماء وحده هز مدنا عديدة، من زاكورة إلى طنجة مرورا بمراكش، في تعبئات شعبية عارمة. ما كان ينقص، ولا يزال، في كل صنوف التعبئات والحراكات الشعبية، هو التنظيم؛ إذ يتخذ الرد النضالي طابعا ابتدائيا بالانضواء تحت لواء هيئة تمثيلية مرتجلة غير منتخبة، أو حتى تلبيةً لنداء في وسائل التواصل الاجتماعي. فيبقى الفعل الجماعي غير متهيكل تحكمه آليات آنية، تتبخر مع توقف الاحتجاج بفعل استنفاذ طاقته، أو تحطم على جدار القمع، أو انخداع بالوعود.

القوى القادرة على أدوار التنظيم موجودة لكنها تُحرفُ عنها على النحوين التاليين:

- قسم تبتلعه «جمعيات المجتمع المدني»، حيث يشلها هناك وهمُ تحقيق مكاسب بالاندماج في مختلف برامج ترقيع الفقر التي تعدها الدولة بإيعاز من البنك العالمي وسائر أدرع الرأسمال الاستعماري الذي يضخ لنفسه قسما من ثروة البلد.

- قسم آخر ينطوي في منظمات النضال النقابي، حيث تكبله الرؤية المهنية الفئوية، بضيق أفقها. هذا فيما تمثل مطالب الخدمات العمومية الجيدة والمجانية، والتشغيل، رافعات لتضافر النضال العمالي مع نظيره الشعبي.

وتمتاز الحركة النقابية بامتدادها التنظيمي، وبنيتها التحتية، الذين يتيحان النهوض بدور تنظيم وتنسيق النضال الشعبي في فضاءات السكن وتأمين تمفصله مع النضال في أماكن العمل، مع كل ما لهذا الأخير من مقدرة على شل الاقتصاد والدولة البرجوازيين. بيد أن خط القيادات النقابية المغرق في التعاون الطبقي، المسمى بـ «الشراكة الاجتماعية»، يبطل إمكانات نضال يتجاوز الفئوية المهنية إلى كبريات المطالب الموحدة للطبقة العاملة من جهة، وإمكانات تضافر النضالين العمالي والشعبي. ومع أن المفترض في كيان مثل «الجبهة الاجتماعية المغربية» النهوض بدور حفز ذلك التضافر، دلت السنوات المنصرمة منذ إعلانها عن قصور تام، حتى عن تضامن فعلي، في أبسط أشكاله كالقافلة التضامنية، فما بالك بحفز النضال وتوحيده. ليس هذا غير إحدى التعبيرات عن الحالة المُؤسِية لمجمل اليسار، وتأكيدا للحاجة إلى بناء يسار حقيقي، عمالي. مهمة بناء هذا اليسار مقترنة بمهمة حفز التنظيم الذاتي في التعبئات والحراكات الشعبية من أجل المطالب الاجتماعية. فاللجان المنتخبة في أماكن السكن، وجموعها العامة الديمقراطية، وتنسيق عملها بتنسيقية منتخبة، ومد جسور التعاون عبر البلد بقصد هيكلة الحركة النضالية على صعيد وطني، وتوحيد مطالبها، هي كلها أمثلة سبل تجاوز هدر طاقة الكفاح بوجه دولة أكسبتها عقود من التصدي للحراكات الشعبية خبرة ومهارة تطويق بؤر النضال وإطفاءها.

تتمة ص 10: الحركات النسوية في باكستان...

تحمل صور فتيات ونساء شاركن في أعمال ومسيرات، بما في ذلك صورتي.

تؤثر الشبكات الاجتماعية، بما يروج فيها بمساعدة التكنولوجيا، على علم الاجتماع وعلم النفس. وتكشف الشعبوية المتنامية كيف أن المجتمع ليس مستعدا بعد لإعطاء وتوفير الحقوق على الجسد للفتيات والنساء. أصبح شعار «merajismmerimarzi» («جسدي، خياري») عبارة جريئة وشجاعة تستخدمها النسويات الشابات لإنكار السيطرة على أجساد النساء عبر الاغتصاب الزوجي وعدم التوفر على إمكانية اختيار إنجاب الأطفال من عدمه. ينبذ كثير من الناس هذا الشعار وقليل منهم يقرونه.

تتقلص بسرعة فضاءات التعبير عن الاختلاف في منطقة آسيا والمحيط الهادئ. وبالمثل، تفشل أيضا المساحات المدنية والحركات الشبابية النسوية في باكستان.

تزايدت التهديدات لحياة المتظاهرين. تواجه النساء التحرش على الإنترنت والتحرش الجنسي في الأماكن العامة والوصم بالعار من قبل الأصوليات والقطاعات اليمينية وبفعل غياب العلمانية. تنتصب كل هذه التحديات وتنتظر الكثير من الدولة والجماعات الأهلية من أجل إيجاد حلول، واعتبار النساء مواطنات متساويات في هذا البلد، وتبني سياسات لصالح النساء وضمان فضاءات مدنية للنساء والفتيات.

إن طريق تقدمنا هو تعبئة وتمكين مئات الشباب من بناء الحركة في باكستان، تحت راية المسيرة العالمية للنساء. وبالموازاة مع هذا النشاط اليومي، سنواصل النضال من أجل حقوق النساء وتغييرات هيكلية. لهذا السبب نقول «نحن نقاوم كي نعيش، ونسير لنغير».

أسماء عامر

- أسماء عامر عضو في المسيرة العالمية للنساء في باكستان وعضو مناوب في اللجنة العالمية للحركة، ممثلة منطقة آسيا. هذا المقال نسخة منقحة من خطابها في الاجتماع العالمي الثالث عشر للمسيرة العالمية للنساء، الذي عقد في أكتوبر 2023 في أنقرة، تركيا.

المصدر: https://www.europe-solidaire.org/spip.php?article69865

يهود مغاربة ضد الصهيونية: إيفلين سرفاتي Evelyne Serfaty [الجزء الأخير]

بقلم، ألما راشيل إيكمان Alma Rachel Heckman

اختطاف وتعذيب

بقصد الحصول على معلومات عن مكان وجود شقيقها، اختطفت الشرطة المغربية إيفلين سرفاتي من الشارع في أثناء خروج للتبضع في الرباط، العاصمة. وعندما سُئلت أين يوجد أخوها، لم تجب. والحقيقة أنها لم تكن تعرف. وتعرضت بعد ذلك للتعذيب، خاصة بالطريقة المعروفة باسم «مجثم الببغاء»، حيث تُربط الضحية معلقة بعمود وتُرش بماء جافيل الممزوج بالماء.

أُخضعت إيفلين للتعذيب بهذه الطريقة طيلة أيام، متحملة تهديدات لها ولوالديها المسنين أيضا. وفي لحظة معينة، عصبت عيناها وقيل لها إنها «ستلقى في البحر» بعد «حبسها في كيس»، قبل إعادتها إلى زنزانتها. وأخيرا أطلق سراحها بعد أسبوع من هذه المعاملة وعادت إلى بيتها بالدار البيضاء، وقد أُشبعت ضربا و»بالكاد قادرة على السير».

توفيت ايفلين سرفاتي سنة 1974 بمرض التهاب الكبد، قال عنه ابراهام سرفاتي لاحقا إنه ناتج عن التعذيب. واعتقل أبراهام من جديد في السنة ذاتها ولم يخرج من السجن سوى في مطلع سنوات 1990.

خلاصة: ما يُنسى غالبا في تاريخ عذابات ايفلين سرفاتي من أجل شقيقها هو أنها كانت هي نفسها وهجا سياسيا يساريا، نشيطة لاسيما إبان نضال التحرر الوطني. واسمها في الغالب الاسم الوحيد الذي يظهر في تقارير مراقبة الشرطة للأنشطة اليسارية، وتوقيعها كانت غالبا التوقيع النسائي الوحيد في العرائض اليهودية اليسارية التي تدعو الطائفة اليهودية إلى عدم الإنصات للدعاية الصهيونية. ومع ذلك لا يتم تذكرها سوى لتضحياتها من أجل شقيقها.

مراجع:

Serfaty, Abraham. *Le Maroc, du noir au gris*. Paris: Éditions Syllepse, 1998.

Serfaty, Abraham and Mikhaël El Baz, *L'insoumis: Juifs, Marocains et rebelles*. Paris: Desclée de Brouwer, 2001.

Heckman, Alma Rachel. *The Sultan'sCommunists: MoroccanJews and the Politics of Belonging*. Stanford: StanfordUniversityPress, 2021.

تشغل ألما راشيل إيكمان كرسي نيفيلد-ليفين في دراسات الهولوكوست في جامعة كاليفورنيا في سانتا كروز. وأستاذة مساعدة في قسم التاريخ. تشمل اهتماماتها البحثية التاريخ اليهودي الحديث، وتاريخ العمال، والنشاط السياسي اليهودي العابر للحدود، والاستعمار، والقومية، والعالمية الثالثة، والتوفيقية، وشمال أفريقيا والشرق الأوسط. بالإضافة إلى ذلك، تعمل هيكمان على رقمنة ونسخ ونشر مقابلات مع لاجئين يهود أوروبيين من الحرب العالمية الثانية وجدوا ملاذًا آمنًا في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا في بهدف توسيع نطاق دراسات الهولوكوست إلى ما هو أبعد من السرد الأوروبي المركزي.

حصلت إيكمان على درجة الدكتوراه من جامعة كاليفورنيا في لوس أنجلوس وحصلت سابقًا على منح دراسية في متحف ذكرى الهولوكوست في الولايات المتحدة وفي مركز الدراسات اليهودية في جامعة كاليفورنيا في لوس أنجلوس.

من كتاباتها:

The Sultan's Communists: Moroccan Jews and the Politics of Belonging (Stanford University Press, 2021).

الحركات النسوية في باكستان: التحديات والنضالات

أسماء عامر* تكتب عن المسار والممارسات الحالية للحركات النسوية الباكستانية وتحدياتها وسبل تطورها.

أود أن أتحدث عن باكستان، دولة غير علمانية، مثل تركيا وغيرها. والاسم الرسمي جمهورية باكستان الإسلامية، وتدار البلاد من قبل الحكومة الفيدرالية والحكومات الإقليمية، وفقا لدستور عام 1973. ينقسم النظام القضائي إلى محاكم مدنية ومحاكم جنائية ومحكمة شرعية تقوم بمراجعة قوانين البلاد وفقا للقانون والشريعة الإسلامية.

تتمتع محكمة الشريعة الاتحادية حصرا بالسلطة الدستورية لحظر ومنع سن القوانين من قبل البرلمان الباكستاني عندما تعتبر مخالفة للتعاليم الإسلامية. وتركز في المقام الأول على تحليل القوانين الجديدة أو القائمة في البلاد، وإذا كان القانون ينتهك القرآن أو السنة أو الأحاديث، فإن المحكمة الشرعية تمنع إصداره.

تكفل المادة 16 من دستور عام 1973 حرية التجمع؛ وفي المادة 17، حرية تكوين الجمعيات؛ وفي المادة 19، حرية التعبير. وكل هذا من شأنه أن يعزز ممارسة الحقوق الأساسية لكل مواطن، دون تمييز. فغياب هذه الحقوق أكبر عقبة أمام نمو المجتمع. وتشكل انتهاكات حقوق الإنسان المتزايدة تهديدا صريحا للديمقراطية ولعمل المدافعين عن حقوق الإنسان. يكفل الدستور هذه الحقوق، ولكنها لا تمارس في الحياة العملية. فالاغتصاب أساسا ضد حقوق المرأة. وعلى وجه التحديد، فإن حرية النساء والفتيات في التعبير والتجمع محدودة. ومن الضروري ضمان تمتعهن بحقوقهن في البلاد.

زاد التضخم، أثناء الوباء وبعده، من الفقر والتحديات الاجتماعية والسياسية والاقتصادية المتعددة للنسيج الاجتماعي الباكستاني المتنوع. ويؤدي النمو السكاني السريع والآثار السلبية على الأقليات العرقية والدينية إلى تزايد التفاوت بين المناطق الحضرية والريفية وبين المدن الكبيرة والصغيرة. وتساهم كل هذه العوامل في التحول المستمر لسلوك الجماهير الاجتماعي. أدى سياق الوباء إلى تقلص القوى العاملة في جميع القطاعات الاقتصادية وتسبب في فقدان العديد من فرص الشغل. لقد عانت النساء العاملات، وخاصة نساء الطبقة العاملة، اللواتي يعملن في المصانع وفي المنزل، أكثر من غيرهن. كما جرى فصل المعلمين على الفور من وظائفهم. وازداد العنف ضد النساء والفتيات خلال الجائحة.

النسوية في التاريخ الباكستاني

في مواجهة كل هذه التحديات، ازداد، بمرور الوقت، انعدام الأمن لدى الأقليات في باكستان. في ثمانينيات القرن العشرين، إبان نظام ضياء الحق الديكتاتوري والمعادي للنساء، كان هناك تقلص في المساحات المدنية للنساء. وخلال هذه الفترة، استخدمت الدولة على نحو فعال القوى السياسية الدينية للوصول إلى السلطة. أسكتت الأحزاب السياسية، وقمعت الصحافة والأوساط الأكاديمية بواسطة الرقابة، وحظرت الحركات الطلابية والنقابية.

اكتسبت الحركة النسوية الأولى المتجسدة في منتدى العمل النسائي زخما في هذه اللحظة السياسية في ثمانينيات القرن العشرين. اجتمعت النساء وألغين مراسيم الحدود، التي سنت عام 1979، والتي تقيم تمييزا ضد النساء غير المسلمات فيما يتعلق بالشهادة في قضايا الاغتصاب والاغتصاب الجماعي. نظمت هذه الحركة العمل الاحتجاجي ضد قانون الإثبات (الذي أجبر المرأة المغتصبة على تقديم أربعة شهود لإثبات الجريمة)، وقوانين الحدود، وغيرها من القوانين التمييزية ضد النساء. جرى الاحتجاج في شارع المول في لاهور، مسقط رأسي. ورغم أنه كان عملا سلميا، إلا أن استخدام الغاز المسيل للدموع لتفريق الحشود واعتقال الناس كان شائعا. كان منتدى العمل النسائي - ولا يزال - صوتا ضد جميع أنواع الظلم، وخاصة ضد النساء والأقليات. ولاحقا، في عام 2006، جرى تحديث القوانين بحيث لم يعد مطلوبا إحضار أربعة شهود.

بدأت الحركة النسائية الشعبية الثانية في باكستان عام 2000 باسم التحالف ضد التحرش الجنسي (AASHA) وشعار إنهاء التحرش الجنسي في أماكن العمل. وقد أشركت الناشطة والخبيرة في قضايا النوع الاجتماعي فوزية سعيد، بالإضافة إلى ناشطات أخريات، مثل عضوة المسيرة العالمية للنساء بشرى خالق، في هذه الدينامية شخصيات مهمة، مثل النساء من الحركات الشعبية ووسائل الإعلام والبرلمانيات ونساء من الأحزاب السياسية. ونتيجة لهذه الجهود، كن محظوظات في عام 2010 في تمرير قانون حماية النساء من التحرش في أماكن العمل.

وقد تعززت الحركة الشعبية الحالية، المسماة مسيرة أورات [مسيرة النساء، بالعربية] قبل خمس سنوات، في عام 2018، تحت شعار إنهاء النظام البطريركي. إن مسيرة أورات هي حركة النسويات الشابات، ذات نهج أكثر شمولا ومتخطي للأجيال. وفي كل عام، تقام مسيرة أورات في 8 مارس، وعلى مدار العام يجري أيضا تنظيم أنشطة مثل البيانات الصحفية وتظاهرات صغيرة وأعمال فنية.

التحديات المعاصرة

تواجه النسويات الشابات الموت والاغتصاب والتهديدات بالهجمات بالحمض أثناء ممارستهن حقهن الدستوري في التجمع وحقهن في حرية التعبير. إن رفع علم يزعج ويجيش العقلية البطريركية في باكستان.

إن الهيكل الاجتماعي وممارساته ونسيجة ضد حقوق النساء، وسلطة الحكومة ضعيفة في حماية النساء. تواجه النساء معارضة في المنزل وفي الشارع وفي العمل، لكننا نواصل المسيرات في الشوارع، في ارتباط باليوم العالمي لنضال النساء وجداول أعمال أخرى.

جلبت الهجمات عبر التعليقات والرسائل الخاصة على الإنترنت بالفعل انعدام الأمن للفتيات الصغيرات. ولهذا، اضطررن إلى التوقف عن نشر محتوى حول مشاركتهن في الأماكن العامة أو بدأن في تجاهل هذه التعليقات، وواجهن الخوف وانعدام الأمن بمفردهن. أدت وسائل الإعلام والتكتيكات الشائنة لمستخدمي اليوتيوب (المؤثرون) إلى تدهور قضية الفتيات والنساء دون التحقيق في المصدر. ونشرت وسائل الإعلام المطبوعة والإلكترونية ملصقات تم التلاعب بها

التتمة ص11

القوى السياسية في ضوء حراك التعليم (2023)

بقلم: شادية الشريف

يشكل الموقف من النضالات العمالية والشعبية مرآة حقيقية لكشف حقيقة القوى السياسية، بعيدا عما تصرح به تلك القوى، أو ما تتزين به من أوصاف ديمقراطية وشعبية، وحتى ثورية. فما يهم هنا هو ما تفعله تلك الأحزاب، وليس فقط ما تقول.

شكل حراك شغيلة التعليم الأخير (أكتوبر -2023 يناير 2024) مختبرا حقيقيا للقوى السياسية للبلد، كشف عن مواقفها الحقيقية تجاه قطبي الصراع: الدولة من جهة، والشغيلة من جهة أخرى.

لدى الطيف السياسي القائم بالبلد، باختلاف توجهاته الأيديولوجية (معارضة ليبرالية، معارضة دينية، يسارية) قاسم مشترك أساسي: الخوف من كل قوة تغيير قادمة من أسفل، والسعي من أجل تصريفه في القنوات الرسمية. ويشكل «الحوار الاجتماعي الممأسس»، تلك القناة في حالة نضال شغيلة قطاع الوظيفة العمومية، وعلى رأسها شغيلة التعليم.

ارتعبت القوى السياسية من حراك التعليم نظرا لأهميته التاريخية سواء بحجمه أو بكونه خارج البنيات النقابية القاتلة للديمقراطية وكفاحيته، ولكونه مواجهة مباشرة لتفاهمات وراء ظهر الشغيلة أبرمتها القيادات النقابية والدولة. وبذلك كان الحراك سياسيا وليس مطلبيا مهنيا فقط، كما تصر تلك القوى السياسية.

ولدرء قوة التغيير من أسفل هذه، تقوض تلك القوى السياسية كل إمكانية لتطورها تنظيميا وسياسيا، عبر ضرب أسس الديمقراطية في اتخاذ القرارات، وقمع الرأي الآخر، وكبح أي دينامية ذاتية من القواعد.

قسم من هذه القوى السياسية التي عبأت قواها الدعائية من أجل الظهور كمناصرة لمطالب الشغيلة، يتبنى حرفيا ما تنفذه الدولة من هجمات تستهدف شروط العمل في الوظيفة العمومية، ويطالب فقط بما يجعل تلك الهجمات مقبولة من طرف المستهدفين- ات بها.

1. «الأحزاب الإسلامية»

أ. العدل والإحسان

تشكل جماعة العدل والإحسان قوة تنظيمية كبيرة، ما يمنحها قوة السطوة التنظيمية على الهيّئات النضالية العمالية والشعبية. وقد تأكد هذا في نضالات شغيلة قطاع التعليم وطلبة معاهد الطب والهندسة والتمريض طيلة العقد الأخير.

لكن هذه القوة السياسية تتبنى بالمجمل مشروع الدولة الاستراتيجي القاضي بتفكيك الوظيفة العمومية المركزية، ومضمونه القاضي بنقل علاقات الشغل القائمة بالقطاع الخاص إلى القطاع العمومية.

خصصت الوثيقة السياسية للعدل والإحسان فقرة كبيرة عنونتها بـ«دولة اللامركزية»، مفصلة فيها مطالبها التي تسير في نفس اتجاه استراتيجية الدولة القاضية بإعادة هيكلة الإدارات العمومية، بما يجعلها مساهمة في الطور الجديد من النموذج التنموي، وإصلاح منظومة الأجور عبر تبني نظام تحفيزي فعال يعتمد الاستحقاق والكفاءة والمردودية، مع جعل هذه الأخيرة معيارا للاستقرار الوظيفي، وإصلاح أنظمة التقاعد (الرسملة).

كيف ستساهم، إذا، هذه الجماعة في نضال شغيلة ضد هجوم تتبناه هذه الجماعة؟

لم يخرج موقف الجماعة من حراك شغيلة التعليم عن المألوف من تنبيه الدولة إلى ضرورة تبني «المقاربة التشاركية» وتحذيرها من وخائم الانفراد بتدبير موضوع النظام الأساسي الجديد. أشار بيان المكتب الوطني لقطاعها النقابي (5 أكتوبر 2023) إلى أن هذا الانفراد «يضرب في العمق المقاربة التشاركية التي تحكمت في هذا المشروع منذ اتفاق 18 يناير 2022 ثم اتفاق 14 يناير 2023»، وهما الاتفاقين الذي أعدا الطريق لتدمير النظام الأساسي القديم (2003) وتعويضه بنظام أساسي جديد، أطلق عليه الشغيلة «نظام المآسي».

تتخوف الجماعة- كونها قوة سياسية برجوازية- من النتائج السياسية لحراك الشغيلة القادم من أسفل، واعتبرت ما قامت به الوزارة من تجاهل لشركائها الاجتماعيين تهديدا لـ «ما تبقى من جسور الثقة في الخطاب الرسمي لدى نساء ورجال التربية والتعليم، ويدعو إلى مزيد من تأجيج مشاعر الغضب، واستئناف موجة جديدة من الاحتجاج».

تنتهي جذرية الجماعة عند تجاوز نضال الشغيلة للحدود التي سطرتها هذه الجماعة للعمل النقابي: «الإسهام في تحقيق السلم الاجتماعي والتعبئة الاقتصادية، والحفاظ على التوازن بين قوة العمل والقوة الضاغطة للمشغل». الواجب بنظر الجماعة هو أن تمد الدولة يد التعاون لشركائها الاجتماعيين من أجل تفادي «تأجيج مشاعر الغضب» ودرء «استئناف موجة جديدة من الاحتجاج»... أي تكرار نفس الخط النقابي الذي أدى إلى كوارث في عالم الشغل.

ولما لم تستجب الدولة لذلك وانطلق الحراك، قفزت الجماعة لتمسك ما استطاعت بالمقود، ولكن بنفس المنظور، مبدية حرصا جازما على أن مطالب المحتجين «مهنية صرفة ولا يريدون لا مواجهة الدولة ولا تخويفها ولا لي ذراعها»، مكملة بذلك دور كتيبة الأكاديميين الذين سخرتهم الدولة لنفس الدور. واعتبرت «اعتراف الحكومة بأنها فهمت الرسالة.. مؤشرا ينبغي التقاطه»، وأعلنت نهاية «الشوط الأول من المعركة بإعادة مرسوم النظام الأساسي الانفرادي إلى طاولة الحوار وفتح النقاش من جديد حوله».

وعندما بدأت الإجراءات العقابية (التوقيفات)، عادت الجماعة مرة أخرى إلى لغة التحذير والتنبيه بأن تلك الإجراءات ستؤجج «الأوضاع في الوقت الذي بدأت تلوح بوادر انتهاء الأزمة»، مطالبة بـ «تغليب صوت العقل والحكمة من أجل حلحلة الأزمة بدل تأجيج الأوضاع، وإلى المبادرة إلى اتخاذ قرارات جادة ومسؤولة من شأنها استرجاع الثقة».

لا يسعى الحزب الجذري بمنظور وفي لمصلحة الشغيلة إلى استعادة الشغيلة الثقة في مؤسسات دولة تستغلهم وتضطهدهم وتعاقبهم حينما يقومون للنضال ضدها، بل يعمل بجد من أجل توسيع هوة عدم الثقة تلك وإنماء ثقة الشغيلة في قواهم ووحدتهم.

ب. حزب العدالة والتنمية

كما فعل في حراك الريف، استغل حزب العدلة والتنمية فرصة الاحتجاجات للنيل من غريمه الحكومي (حزب الأحرار)، مركزا في مقاله لمثقفه بلال التليدي، على أن المشكل قائم في الطابع التكنوقراطي لوزير القطاع (شكيب بنموسى) متسائلا عن سبب «عدم إقالة الوزير الذي تسبب في هذا الاحتقان الذي لم يعرف له المغرب مثيلا».

تحسر التليدي عن أكبر مكاسب حراك شغيلة التعليم، وهو أن شغيلة التعليم يقدمون نموذجا يُحتذى به لباقي الشغيلة: «في الواقع ثمة كلفة أكبر من كلفة تحمل استمرار وزير، وبالتالي إنقاذ سمعة «نموذج تنموي». فالقطاعات الأخرى التي كانت تراقب عن كثب دينامية الحراك الذي يشكله الأساتذة، التقطت الرسالة بشكل جيد... ولا تأبه بتعطيل الخدمات الحيوية في البلاد من أجل تحقيق المطالب».

ما يهم العدالة والتنمية هو إنقاذ سمعة «النموذج التنموي الجديد» المهدَّد بتعميم نضال شغيلة التعليم على باقي شغيلة القطاعات الأخرى؛ أي في التحديد الأخير، يقدم نفسه كبديل قادر على تمرير هجمات الدولة بأقل كلفة سياسية واجتماعية.

التتمة ص 04

تتمة ص 03: القوى السياسية في ضوء حراك التعليم (2023)

بقلم: شادية الشريف

2. اليسار الجذري

أ. النهج الديمقراطي العمالي

اليسار الجذري عمليا شبه منعدم، باستثناء المستقوي منه بمواقع تنظيمية منحته صفة تمثيلية لمفاوضة الدولة. لم يحمل اليسار (النهج الديمقراطي العمالي أساسا) أي منظور لتطوير الحراك والارتقاء به سياسيا، لا بل قام حزب النهج الديمقراطي العمالي، عبر كوادره النقابية في قطاع التعليم [في قيادتي ن.و.ت- ك.د.ش وجامعة التوجه] بنفس دور اليسار التقليدي. أبان معظم اليسار عن قصوره سياسيا، حيث لا يرى في الحراك عاملا سياسيا ذي وقع على الوضع العام، يستوجب تدخلا سياسيا، بل مجرد نضال مطلبي يستوجب «الدعم» ضمن «الانحياز إلى الطبقة العاملة»، وهاجس «تمثيلية» جامعة التوجه الديمقراطي حيث يمارس تأثرا وازنا في جهازها.

ساهم مناضلو- ات الجامعة الوطنية للتعليم في حراك التعليم الأخير بقتالية وكفاحية شهد بها الجميع، ولكن قيادة الجامعة كانت لها حساباتها الخاصة. فرغم اعتبار نقابيي- ات حزب النهج النقابة مدرسة للصراع الطبقي، إلا أن هاجس الحفاظ على مقعد على طاولة «الحوار الاجتماعي الممأسس» ظل متحكما في تدخلها طيلة المعركة. بل لم يتورع المكتب التنفيذي للجمعية المغربية لحقوق الإنسان، وأغلب طاقمه القيادي من نفس الحزب، عن مطالبة الحكومة بـ»وضع حد للاحتقان الاجتماعي في قطاع التعليم» عبر «إجراء حوار جدي ومسؤول مع النقابات التعليمية الأكثر تمثيلية... ووضع حد لإقصاء جامعة التوجه الديمقراطي من الحوار القطاعي». وهو نفس ما ورد في بيان المكتب السياسي للحزب (10 يناير 2024) الذي طالب بـ «الإنصات لمظلومية العديد من الفئات التعليمية، والاستمرار في التفاوض البناء والتفاعل الإيجابي».

إن حزبا يساريا جذريا لا يطالب حكومة أرباب العمل بـ «وضع حد للاحتقان الاجتماعي»، بل ينفخ- مستعملا قواه التنظيمية والإعلامية- في نار ذلك الاحتقان ليتعمم ويحرق مجمل مجتمع الاستغلال الطبقي والاضطهاد السياسي.

بعد توقيع اتفاق 26 ديسمبر 2023، انخرط نقابيو النهج في حملة دعائية لإقناع شغيلة القطاع بجدوى ما انتُزع، وفي نفس الوقت حملة هجومية ضد التنسيقيات، بلغت عند بعضهم حد التجريح. وعملت جريدة الحزب على توفير غطاء سياسي لما قامت به قيادة جامعة التوجه الديمقراطي، متذرعا بانتفاء «الشروط الذاتية والموضوعية لتحول حراك قطاع التعليم إلى حراك شعبي».

كغيرها من قوى سياسية تتبنى قيادة جامعة التوجه الديمقراطي «المقاربة التشاركية» و»مأسسة الحوار الاجتماعي»، وهو ما يعني تجميد قوى النضال طيلة فترة «الحوار»، وهو ما أدى سابقا إلى توقيع قيادة الجامعة على اتفاق 18 يناير 2022.

ب. جريدة المناضل-ة

تدخل أنصار جريدة المناضل-ة ونصيراتها بما يتيحه تواجدهم- هن داخل إطارات النضال (النقابات والتنسيقيات). وعملوا كما درجوا، منذ سنوات وبشكل خاص في معركة شغيلة التعاقد المفروض، على التشهير بسياسة الدولة في القطاع- ومجمل الوظيفة العمومية- واضعين- ات هذه السياسة في إطار الخطة الاستراتيجية للدولة القائمة على إعادة هيكلة تشريعات الشغل لتطابق الطور الجديد للتراكم الرأسمالي بالبلد. وغاية ذلك التنبيه إلى خطورة الخط النقابي (وداخل التنسيقيات أيضا) القائم على المطالبة بتنازلات فئوية لا تضرب جوهر الاستراتيجية الهجومية للدولة ورأس المال.

عملت جريدة المناضل- ة على إتاحة بوصلة للنضال النقابي، مركزة على حق الشغيلة الحصري توجيه معاركها (تقريرا وتنفيذا ومحاسبة)، ودافعت على الديمقراطية الداخلية وحرية التعبير، منبهة إلى مخاطر استئثار الأجهزة والقيادات بالقرار. منافحةً في الآن ذاته باستماتة عن ضرورة النضال الوحدوي مبينة مخاطر النزوع الفئوي والعقلية القطاعية. وهذا ضمن منظور توسيع المعركة لتشمل قطاعات أخرى، على طريق الاستنهاض الشامل من أجل إضراب عام عمالي وشعبي.

إلا إن حجم قوى أنصار الجريدة ومحدودية انتشارهم- هن الجغرافي، حدَّ كثيرا من إمكانية إيصال تلك الترسانة الفكرية والنظرية إلى قطاع عريض من الشغيلة.

هذا ما يضفي على الجهود التنويرية للجريدة طابعا دعاويا؛ لا شك ستنفذ مضامينها بالمواظبة ورسوخ الاقتناع بحاجة طلائع النضال اليها.

3. أحزاب المعارضة الليبرالية

ليس لهذه الأحزاب قوة تنظيمية فعلية تستطيع معها التدخل في الحراك، باستثناء ما تتيحه الكونفدرالية الديمقراطية للشغل عبر النقابة الوطنية للتعليم. وقد أسهمت قيادة هذه النقابة (إلى جانب القيادات الأخرى) في المسار التشاركي الذي أدى إلى إصدار نظام المآسي (اتفاقي 18 يناير 2022 و14 يناير 2023).

تتبنى هذه الأحزاب نفس المنظور المرتعب من النضالات القادمة من أسفل والمهددة بتكون قوة طبقية مستقلة عن التيارات السياسية البرجوازية.

أصدرت اللجنة الوطنية لقطاع التعليم- الحزب الاشتراكي الموحد بيانا (17 ديسمبر 2023) تعيد فيه نفس ما أدى إلى الوضع النقابي الراهن وتمرير الهجمات على حقوق شغيلة القطاع:

- تحميل الدولة مسؤولية إضعاف التنظيمات الجادة والشركاء الاجتماعيين، في إشارة إلى أن هذا أدى إلى ظهور تنظيمات غير جادة انتزعت حق ممارسة الإضراب والاحتجاج من أيدي بيروقراطيات نقابية تعتبره «أبغض الحلال».

- المطالبة بفتح حوار جدي تشارك فيه كل الفئات المعنية.

وعند انتهاء الحراك قامت برلمانية الحزب (نبيلة منيب) بتنظيم يوم دراسي داخل البرلمان يوم 9 يناير 2023، كمبادرة لإطفاء جمرة الاحتجاج بمبرر «ما لا يُؤخذ كله لا يُترك جله». مطالبة الوزارة بـ «إعادة بناء الثقة المفقودة بينها وبين الشغيلة التعليمية»، وهو نفس موقف جماعة العدل والإحسان.

وطيلة الحراك ظلت «الجبهة الاجتماعية» مشلولة، وبعد انطفائه بشهر أصدرت الجبهة نداء لتخليد ذكرى حراك 20 فبراير. وكان تخليد هذه الذكرى ستقوم خارج النضالات الاجتماعية والعمالية، التي ظلت تلك الجبهة تتفرج فيها وهي تنطفئ تحت ضربات القمع والمناورة.

من أجل استقلالية سياسية للشغيلة

تستطيع الأحزاب المرعوبة من قوى التغيير القادمة من أسفل، تحريف نضالات الشغيلة واستغلالها سياسيا، لسبب بسيط هو غياب القوة السياسية المعبرة عن المصالح الطبقية لهذه الشغيلة.

لم تتمكن المحاولات السابقة والحالية من اجتراح طريق سياسي مستقل لتحرر الشغيلة من نير سطوة تيارات سياسية معبِّرة عن مصالح طبقية برجوازية، وكل التنظيمات النقابية القائمة حاليا في المغرب عبارة أذرع وقنوات لأحزاب برجوازية أو موالية مباشرة للقصر. أما اليسار الجذري داخل هذه النقابات، فقسم منه مهادن لليبروقراطيات متخوفا على مواقعه التنظيمية، أو قسمٌ آخر بدون منظور سياسي ويدفع نضالات الشغيلة إلى مآزق وهزائم.

لا يمكن أن يحرز الشغيلة تحرهم- هن الناجز من نظام الاستغلال عبر مراكمة جزئية لمطالب مادية وديمقراطية، وإنما بجعل النضالات من أجل تلك المطالب الجزئية جسرا ينقلهم- هن من النظام الاقتصادي القائم إلى نظام اجتماعي مغاير طبقيا. وبداية هذا ستكون بإحراز شغيلة المغرب لاستقلالهم- هن السياسي عبر بناء حزبهم- هن الاشتراكي الثوري.

الجزء الأخير: فهم العنف القائم على النوع الاجتماعي في عصر النيوليبرالية

27مايو 2019، بقلم تيتي باتاشاريا

سبل المقاومة

يعتبر النوع الاجتماعي، في سياق الأزمة الرأسمالية الحالية، سلاحا أيديولوجيا أساسيا لإخفاء خطوط الصدع الطبقي. بروز صاعد لشخصيات مسموح لها أن تبرر الاغتصاب، وسيل مراسيم وقوانين تهاجم الحقوق الإنجابية وحقوق المثليين، والوصم بالعار، واتهام ضحايا العنف، أي كل الطرق المختلفة لإعادة تنظيم الأنوثة وإعادة استدعاء الأسرة المزدوجة الأسطورية للعائل ورية المنزل المغذية لتوقعات جنسانية ونماذج غير واقعية لأدوار رجال ونساء الطبقة العاملة.

كيف يمكننا محاربة القيم الأسرية للرأسمالية؟ ختاما، يجدر بنا دراسة التحديات التي نواجهها اليوم بشأن تجديد تحليلنا الماركسي للمجتمع والعالم الراهن.

هناك بشكل رئيس ثلاث تحديات مترابطة يتعين علينا مواجهتها اليوم كماضلين ثوريين: 1) فهم الطبيعة الدقيقة للرأسمالية كنظام إنتاج. 2 °) تحديد موضوع التغيير الثوري للنظام؛ و3 °) تحديد طبيعة عملية التغيير هذه–بما يبدأ هذا التغيير، وما هي المواضيع التي يشغلها، الخ. يجب أن تساعدنا الإجابة على هذه الأسئلة الثلاث في تحديد ما إذا كان يجب تغيير مسار النوع الاجتماعي في العالم الراهن وكيف ذلك.

مضى بعض الوقت على وجود النيوليبرالية كطريقة جديدة لتنظيم تراكم رأس المال. ولكن من الضروري توضيح نطاق هذه الجدة وحدودها. علينا في الآن ذاته أن نناقش الأشكال الجديدة للترتيب الاقتصادي والعلاقات الاجتماعية التي فرضها علينا التكوين الجديد لرأس المال، والتأكيد على الاستمرارية المهمة التي لا تزال قائمة بين هذا وذاك التكوين. إن الاقتصاد النيوليبرالي، على الرغم من تجلياته الوطنية المتنوعة تماما، لا يهدف إلى ولادة رأسمالية جديدة تماما، بل مجموعة من المحاولات غير المتجانسة، التجريبية في البداية ثم المنهجية، من جانب الطبقات الحاكمة للتغلب على أزمة الربحية التي تواجهها الرأسمالية حتما بشكل دوري. بعبارة أخرى، وعلى عكس ما يقوله بعض الباحثين، إنها ليست رأسمالية جديدة، بل هي شكل جديد تسعى الرأسمالية عبره إلى استعادة أرباحها والحفاظ عليها. هذا يعني أن الحدس الأساسي للماركسية الكلاسيكية حول طبيعة النظام الرأسمالي لا يزال صالحا، وكذلك افتراضاتها حول كيفية محاربة هذا النظام–أي من خلال النشاط الذاتي للطبقة العاملة.

كما رأينا على طول هذا النص، كان أحد الأبعاد الرئيسية لانتصار النيوليبرالية ولا يزال هو هجوم منتصر وجندري على الطبقة العاملة العالمية. في النهاية، إنه نظام درى بناؤه قبل كل شيء من خلال هزائمنا، وأكثرها إثارة كانت تلك الخاصة بمراقبي الحركة الجوية في الولايات المتحدة (1981)، وعمال المناجم في الهند (1982) وعمال المناجم في بريطانيا (1984-1985) [43]. إن النقابات، التي لا تزال واحدة من أشكال تنظيم البروليتاريا وأدوات نضالها، إن لم تكن الوحيدة، لا تزال هدفا للهجمات النيوليبرالية. لكن التاريخ المديد للهزائم والأمثلة النادرة للهجمات المضادة المنتصرة من قبل عالم الشغل في نفس الفترة دفعت بعض الباحثين إلى التشكيك في مركزية الطبقة العاملة في التغيير الاجتماعي والتساؤل عما إذا كان العمال-آت لا يزال لديهم-ن القدرة على تحطيم هذا النظام وبناء مجتمع جديد. في المقابل، سعى الكثيرون إلى البحث عن الموضوع الثوري الجديد في مجموعات غير متبلورة – تمثل أشهرها في مفهوم التعددية الذي صاغه نيغري وهاردت [44].

في غضون ذلك، وضع الربيع العربي وحركة «احتلوا» في الولايات المتحدة على الطاولة تحديا محتملا آخر للماركسية الكلاسيكية، وهذه المرة بخصوص مكان النضال المفضل. بقدر ما كانت الحركات في الساحات – في إسبانيا، في ميدان التحرير، في حديقة زوكوتي، ومؤخرا في حديقة جيزي – أكثر النضالات كفاحية وجماهيرية في السنوات الأخيرة، فمن المفهوم تماما أن كثيرين يعتبرون الشكل السياسي للحركات الحضرية يمثل طريقة جديدة وأفضل للإطاحة بالرأسمالية، بدلا من الإضرابات وتحريض العمال-آت في مكان الإنتاج [45].

مهمة الماركسية ليست لعب دور العراف. إنها ليست مسألة التنبؤ بالمكان الذي ستجري فيه مرحلة النضال التالية، ولا بالقول مسبقا أي نضال معين سيتخذ شكلا معمما ويهاجم النظام. في حالة بريطانيا التاتشرية، كان النضال الأكثر انتظارا بفارغ الصبر هو نضال عمال المناجم، وتحديدا في مكان العمل. ولكن في حين انتهى نضال عمال المناجم بالفشل، فإن حركة غير متوقعة، هذه المرة خارج مكان العمل متمثلة في أعمال التمرد ضد الضريبة الفردية poll tax كان لها تأثير أعظم بكثير على نظام تاتشر. تكمن قوة المفاهيم حول إعادة الإنتاج الاجتماعي في قدرتها على فهم الرأسمالية كنظام وحدوي حيث الإنتاج وإعادة الإنتاج، رغم وقوعهما في مجالات منفصلة مكانيا، يوجدان مترابطان تماما في مجرى الأمور الحقيقي. وكما تؤكد ميريام غلوكسمان، «فإن الحاجة إلى تحليل كل قطب من هذين المصطلحين بشكل مستقل لا ينبغي أن تجعلنا ننسى أن خصوصيتهما يمكن فهمها على أساس علاقتهما المتبادلة والبنية الكلية التي تدمجهما معا».[46] بينما نعتزم إعادة بناء وتقوية منظماتنا لمقاومة النظام النيوليبرالي– سواء تعلق الأمر بنقابات عمالية أو منظمات ماركسية ثورية–يجب أن نضع في اعتبارنا وحدة الإنتاج وإعادة الإنتاج هذه. يطبق اتحاد المعلمين في شيكاغو (CTU) نقابية العدالة الاجتماعية التي يجب أن تلهمنا مبادئها وأن يجري تناولها على نطاق أوسع، لأن هذا الحدس حول إعادة الإنتاج هو بالضبط ما تحاول وضعه موضع التنفيذ. لم يكن إضراب معلمي CTU Chicago مجرد إضراب من أجل ظروف عمل أفضل لأعضاء النقابة. جرى بناء الإضراب بطريقة تربط القضايا الأوسع خارج مكان العمل–السياسات العنصرية حول إغلاق المدارس، والوضع الاقتصادي للتلاميذ وعائلاتهم، والتاريخ الحضري–مع القضايا المطروحة داخل مكان العمل، مثل أجور المعلمين-ات أو مزاياهم-ن [47].

ولذلك، لا يمكن فصل الكفاح من أجل زيادة إمكانية الوصول إلى مراكز مساعدة ضحايا الاغتصاب عن الدفاع عن الخدمات العمومية التي تيسر إعادة توزيع المنتج الاجتماعي وكفاحنا من أجل تحسين الأجور وعدالة إعادة الإنتاج الاجتماعي. لكن النصر النهائي ضد الظلم بين الجنسين سيجري تحقيقه حين نتمرد على الطغيان الأساس لرأس المال الذي يسرق عملنا من أجل الربح. يمكن أن تبدأ المعركة في أي مكان بالمجتمع، ولكن يجب أن تنتصر في مكان العمل، في أماكن عملنا وعلى المتاريس، حيث بواسطة وحدة مسارات نضالاتنا المحددة سنكون قادرين على تحقيق القفزة الشهيرة «في الهواء الطلق للتاريخ» [48].

الإحالات:

تجدنها/تجدونها مرفقة بالمقال كاملا على موقع جريدة المناضل-ة

تتمة ص 07: عين على نضالات طبقتنا

بقلم، العاصي

عمال الأرصاد الجوية يقررون خوض اضراب وطني يوم 6 مارس 2024

دعى المجلس الوطني للنقابة الوطنية للأرصاد الجوية المنضوية تحت لواء الكونفدرالية الديمقراطية للشغل إلى خوض إضراب عام بالتوقف الجماعي عن العمل بالقطاع لمدة 24 ساعة يوم 6 مارس 2024، احتجاجا على «مخطط عملية التحول المؤسساتي»، وكذا، على «عدم استجابة وزارتي التجهيز والمالية للملف المطلبي المادي للرصديين»، الذي عمر يشدد المصدر عينه، لأكثر من 20 سنة رغم الوعود المتكررة، ورغم تحسين الوضعية المادية لقطاعات أخرى. ومطالب بالتعويض عن السهر الرصدي»، و»الزيادة في التعويضات عن التنقل»، و»مراجعة مكافآتي الأعباء والتأهيل وتعميمها على المساعدين التقنيين والإداريين».

وقفة احتجاجية بتطوان ضد قرارات رئيس الجماعة

نظم موظفون بالجماعة الحضرية لتطوان، أمام الجماعة، بمشاركة كافة النقابات الممثلة لعمال وموظفي الجماعة، رفعت خلالها شعارات قوية تنادي بإسقاط قرارات، رئيس الجماعة، ورفض تضييقه على حرية الاحتجاج وتوجيهه لاستفسارات بالجملة إلى موظفين شاركوا في الإضرابات التي أعلنتها النقابات المركزية.

تمثل الوقفة الاحتجاجية إنذارا لرئاسة الجماعة من أجل التراجع عن استفسارات بالجملة وجهت إلى الموظفين، لكن إذا استمر الاحتقان والإصرار على استهداف الحق في الإضراب، سيتم تسطير أشكال احتجاجية تصعيدية، يمكن أن تصل حد الاعتصام بمكتب الرئاسة، حتى تلبية المطالب واحترام الحق في الاحتجاج والإضراب.

تنسيق خماسي لعمال قطاع الفلاحة يعلن عن إضراب 8 أيام ووقفات احتجاجية للمطالبة بالقانون الأساسي

يواصل التنسيق النقابي الخماسي بقطاع الفلاحة مسلسل إضراباته الوطنية الممتدة من أيام 7 و8، 14 و15، 21 و22، 28 و29 الجاري، تنديدا بـ "التماطل الحاصل في إخراج القانون الأساسي للمكاتب الجهوية للاستثمار الفلاحي، والذي لا يزال مؤقتا منذ سنة 1975». ويستعد التنسيق لتنفيذ وقفات احتجاجية أمام مقرات المكاتب الجهوية للاستثمار الفلاحي، يوم الثلاثاء

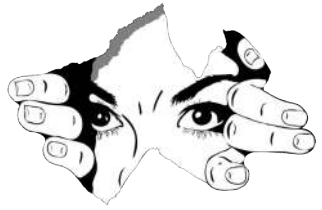

27 فبراير، مع تنظيم وقفة احتجاجية أمام مقر وزارة الفلاحة والصيد البحري والتنمية القروية والمياه والغابات ووزارة الاقتصاد والمالية، سيتم تحديد تاريخها في وقت لاحق. ووفقا لبلاغ له، "شغيلة المكاتب الجهوية للاستثمار الفلاحي تعيش أوضاعا مهنية واجتماعية مزرية، تتمثل في تدني القدرة الشرائية جراء تجميد الأجور وعدم إخراج النظام الأساسي الذي طال انتظاره». ورفض التنسيق كل أشكال التضييق على الحق في ممارسة الاضراب.

إضراب عمال وكالة التأمين الصحي

دعت النقابة الوطنية للوكالة الوطنية للتأمين الصحي، رفضا للعرض المقدم من طرف وزارة الاقتصاد والمالية، إلى خوض إضراب جزئي عن العمل مع تنظيم وقفة احتجاجية، يوم 13فبراير 2024، احتجاجا على التأخير الذي طال ملف تعديل النظام الأساسي. وطالبت النقابة، بالاستفادة من التعويض عن الأخطار المهنية بقيمة 3000 درهم صافية لجميع الفئات ابتداء من يناير 2023، مؤكدة أن سلسلة الاجتماعات التي تم عقدها مع المدير العام الوكالة أسفرت عن الموافقة المبدئية لوزارة الاقتصاد المالية على إقرار التعويض عن الأخطار المهنية لجميع مستخدمات ومستخدمي الوكالة على غرار موظفي وزارة الصحة والحماية الاجتماعية. كما طالبت النقابة باستفادة كل مستخدم من التعويض عن الأخطار المهنية بأثر رجعي، وذلك منذ التحاقه بالوكالة، رفعا للحيف الذي طال مستخدمي الوكالة بحرمانهم من هذا التعويض منذ سنة 2006.

إضراب عمال النظافة في تنغير

دخل عمال النظافة المنضوون في نقابة كدش في مدينة تنغير في إضراب مفتوح عن العمل. جاء الإضراب كرد فعل على تراكم مشاكل وإكراهات عديدة مع الجماعة الترابية للمدينة أهمها عدم أداء المستحقات المالية للعمال.

احتجاج موظفو وزارة التجهيز والنقل

يحتج نقابيون بوزارة التجهيز والماء اليوم الأربعاء بحمل الشارة الحمراء، وسيواصلون حملها كل يوم أربعاء إلى غاية الأربعاء 28 فبراير الجاري، وفق بلاغ صادر عن النقابة الوطنية لقطاعات الأشغال العمومية، المنضوية تحت لواء الكونفدرالية الديمقراطية للشغل.

وتعتزم النقابة تنظيم وقفة احتجاجية صباح يوم 6 مارس أمام مقر الوزارة احتجاجا على عدم الالتزام بالاتفاق بينها وبين الوزير ينص على "عقد لقاءين في السنة لمناقشة مختلف القضايا التي تهم القطاع». مطالب العمال على الشكل التالي: صياغة نظام أساسي خاص بموظفي الوزارة ووقف التعسفات والمضايقات التي تطال مناضلي النقابة في بعض الأقاليم ومنها إقليم طنجة.

وتطالب النقابة بفتح تحقيق في الطريقة التي تدبر فيها علاوات آخر السنة والميزانية المرصودة. كما طالبت بالإفراج عن المساكن الإدارية القابلة للتفويت ورفض تفويتها للمنعشين العقاريين.

متقاعدو شركة "ليدك" بالدار البيضاء يحتجو ن

احتج متقاعدو شركة "ليدك" لتوزيع الكهرباء والماء الصالح للشرب والتطهير السائل بالدار البيضاء، بتنظيمهم وقفتهم الثانية والستون مطالبين بصرف مستحقاتهم المسلوبة. منذ سنوات عديدة اقتطعت الادارة من أجور المستخدمين أثناء مزاولتهم لكن بعد التقاعد لم يتم صرف هذه المستحقات ضمن معاشاتهم، مؤكدين أنه بالرغم من مجموعة من الحوارات إلا أنها لم تسفر على أية حلول ترضي مطلبهم الوحيد المتمثل في استرداد المستحقات المسلوبة منهم. تواجد بالوقفة أيضا أرامل المتقاعدين. استفادت جميع الوكالات استفادت باستثناء وكالة الدار البيضاء التي سلبت حقوق متقاعديها الذين أكدوا أن الاعتصامات والاحتجاج ستتواصل إلى أن يبلغ نداءهم الجهات المسؤولة المطالبة بالتدخل لدى شركة توزيع الماء والكهرباء بالدار البيضاء، لتمكينهم من حقهم المشروع.

نضالات ساكنة فجيج لتحصين الحق في الماء

تقع فجيج شرق المغرب على بعد 373 كلم جنوب مدينة وجدة، وهي واحة وسط صحراء قاحلة تعبر عن التكيف الرائع للإنسان مع ظروف بيئية صعبة والماء فيها مادة حيوية تتوقف عليها الحياة، وقد عرفت البنية الديموغرافية بالمنطقة تناقصا ملحوظا منذ عقود، بسبب انعدام البنية التحتية والنقص الحاد في الخدمات الأساسية خاصة الرعاية الصحية.

تتجلى الأهمية القصوى للمياه، فضلا عن الاستعمال المنزلي، في الحياة الزراعية بالواحة من خلال دورها في سقي بساتينها المكسوة بأشجار النخيل المثمرة، التي تعتبر محور اقتصادها المحلي، كما يرتبط نظام الري و عبر التاريخ بالتنظيم الاجتماعي ، حيث يتم تدبير عملية توزيع الماء منذ القدم بالمدينة –الواحة باعتماد نظام جماعي دقيق ، يقوم على ضوابط صارمة، ويستعمل في إيصال هذه المادة الحيوية من الينابيع الطبيعية الى القصور (الوحدات أو التجمعات السكانية) عبر السواقي وأنفاق تصريف تسمى محليا «**افلاون** « أو «**ايفلي**» بصيغة المفرد ،مرورا بأحواض التخزين أو صهاريج و يتم قياس مدة التوزيع باستخدام ساعة مائية تسمى «**تيغيرت**»، وفي حالة وجود نزاع يتدخل المسؤول عن المراقبة «**السرايفي**» أو يتم عرض النزاعات المستعصية على المجالس العرفية .... مما كان يضمن الاستخدام الأمثل للموارد .

قبل سنوات الستينيات من القرن الماضي، كان سكان فجيج يستعملون مياه العيون القديمة كعين «**دزادرت**»و «**ايفلي**»..... كمصدر لمياه الشرب والحاجيات المنزلية، كما تم حفر بعض الآبار. لكن مع تزايد عدد السكان واحتياجاتها اتخذ المجلس القروي سنة 1961 قرار بإنشاء شبكة عصرية لتوزيع مياه الشرب على كل قصور الواحة، وتم تنفيذ هذه المبادرة بشكل جماعي في إطار ما يصطلح عليه بعملية «**التويزة**»، وقد شاركت الساكنة كلها في انجاز هذا العمل عبر كل مراحله، كما ساهم الجميع كذلك ماليا كل حسب امكانياته.

تخوض ساكنة المدينة-الواحة للشهر الرابع على التوالي، احتجاجات بطولية ونوعية (اعتصامات، مسيرات أسبوعية وليلية، مواكب الدراجات....) تعرف مشاركة مكثفة للنساء خاصة مع ارتداء زيهن التقليدي ‹›الايزار أو الحايك‹› الذي أصبح رمزا لهذا الحراك...

ما فجر هذه الهبة الشعبية، هو قرار تفويت توزيع الماء والكهرباء والتطهير السائل... الى شركة خاصة، مما سيضيف تكاليف باهظة الى القدرة الشرائية المتدهورة أصلا بالمنطقة، وباقي المدن والقرى، نتيجة الزيادات المتوالية في الأسعار وتجميد الأجور واستشراء البطالة...

حينما يضرب منطق الربح مبدأي الخدمة العمومية والسيادة الشعبية

بعد المصادقة على مشروع القانون رقم 83.21 القاضي بإحداث الشركات الجهوية المتعددة الخدمات، وبتزكية للأسف من قبل فريق الاتحاد المغربي للشغل بمجلس المستشارين ، خلال الدورة الربيعية سنة 2023 ، تم المرور الى التطبيق العملي لبنود هذا القانون ، على مستوى مدينة فجيج ، ورغم أن المجلس المحلي صوت يوم 26 أكتوبر 2023 وبالإجماع ضد قرار الانضمام الى مجموعة جماعات الشرق للتوزيع ، وهي شركة مساهمة أحدثت بغرض تدبير خدمات توزيع الماء والكهرباء و التطهير السائل و الانارة العمومية .....بمدن الجهة ، الا أن اليد الخفية للسلطة الإقليمية سارعت الى عقد دورة استثنائية لنفس المجلس بعد أيام قليلة ليتم استصدار قرار يلغي نتيجة التصويت للدورة السابقة، ويقرر الانضمام الى الشركة المساهمة ، تحديا لإرادة الساكنة ، وضدا حتى على هامش التدبير الضيق أصلا الممنوح للمجلس ، حيث سيتم تفويت تدبير هذه الخدمات للشركة بموجب عقد لم تحدد مدته ولا شروط انهاءه ،كما لم يتم تحديد الأسعار وتعديلها مما سيؤدي الى زيادات ، اضافة الى أنه لم ينص في بنوده على المقتضيات المتعلقة بإلغاء هذا العقد للرجوع الى الوضع الأصلي... إنه منطق حراسة مصالح الأقلية الناهبة للثروات ، الذي لا يعترف بأية سيادة ، غير سيادة الأغنياء ، ولا قانون ومقررات غير القانون الذي يضمن الربح و المتاجرة في البؤس الذي تعيش فيه الأغلبية المحرومة من ابسط شروط العيش الأساسية ، ومن بينها الحق في الاستفادة من الماء...

هذه الأقلية نفسها التي تحرص السلطة مصالحها، تلجأ الى الاستعانة بقضاء الأغنياء، كلما تم تهديد مصالحها، لترهيب الساكنة ومحاولة كسر شوكة نضالاتها، فقد أصدرت محكمة بوعرفة يوم الاثنين 19 فبراير 2024 حكما بالسجن النافذ لمدة ثلاثة أشهر وغرامة 1000 درهم في حق الناشط محمد البراهمي المعروف محليا ب ‹›موفو ‹› بعد أن تم اعتقاله يوما واحدا بعد تنظيم احدى المسيرات...، وفي حق السيدة حليمة زايد بالحبس 06 أشهر موقوفة التنفيذ وغرامة 2000درهم.

واجب النصرة لنضالات الساكنة

عرفت العديد من المدن التي يقطنها المنحدرون-ات من المنطقة وكذا بلدان المهجر موجة تضامن تهدف الى التعريف بالنضالات لكسر التعتيم الذي فرض عليها عند انطلاقها، والتنديد بالأحكام والمطالبة باطلاق سراح المعتقل... وتعد قيم التآزر والتلاحم مما يميز ساكنة فجيج، وما تزال حاضرة في النسيج المجتمعي للواحة.

تنوعت أشكال المساندة من عقد لقاءات مع هيئات مدافعة عن حقوق الانسان، ندوات للتعريف بقضايا المنطقة ونضالات ساكنتها، المشاركة في الوقفات الاحتجاجية التضامنية في المدن المجاورة، خاصة مدينة وجدة، التي تأسست فيها لجنة محلية مشكلة من الإطارات الحقوقية وبعض المنظمات النقابية والتنظيمات السياسية... حيث نظمت وقفة احتجاجية يوم الجمعة 23 فبراير 2024، عرفت حضورا وازنا ومتميزا لبنات وأبناء الواحة...

اذا كانت هذه المبادرات تشكل دعما أوليا، فواجب المناضلات والمناضلين المنحازين لقضايا الكادحين هو العمل على تقوية دينامية هذا التضامن وتوسيعه، حتى يتمكن من توفير سند حقيقي لهذه النضالات ويفك العزلة عنها، وكذلك تحصينها من المتربصين الذين بذلوا كل جهودهم وتمكنوا من إجهاض نضالات مشابهة في السنوات الماضية تم تركها تكابد في عزلة قاتلة، فتم في مختلف المناطق احتواء حراكات و تعبئات اجتماعية عرفت في بداياتها مشاركة جماهيرية منقطعة النظير...، وليكن تنظيم قافلة تضامنية الى المنطقة أولى خطوات هذه المساندة.

ملاحظة

تم الاعتماد في ايراد المعطيات المتعلقة بالمنطقة على تقرير منجز من طرف التنسيقية المحلية للترافع على قضايا واحة فجيج-مجموعة المتابعة بالرباط، وتم توزيعه اثناء اللقاء التواصلي الذي عقدته مع الائتلاف المغربي لهيئات حقوق الانسان، المنعقد يوم الخميس 22 فبراير 2024 بمقر هيئة المحامين بالرباط.

وجدة 26-02-2024

بقلم؛ موحى اشقري

غرق مصنع/مرآب النسيج «A&M Confection» بطنجة عام 2021: حادثة-كارثة شغلٍ قتل فيها عشرات العاملات والعمال صعقاً بالكهرباء، واختناقاً تحت سيول الأمطار...[جزء ثان]

بقلم، م. أ. الجباري

ج- بماذا قامت الدولة عقب وقوع فاجعة «منع الموت»: حصر التحقيق والمتابعة والمحاكمة في مالك المصنع وشركة «أماندیس»

إثر الحادثة-الفاجعة مباشرة، أعلنت الدولة عن فتح تحقيق جنائي من قبل السلطات المختصة تحت إشراف النيابة العامة للكشف عن ظروف وملابسات وحيثيات الحادثة وتحديد المسؤوليات...

لكنها عملت منذ البداية على حصر المسؤولية، ومن ثمة التحقيق والمتابعة حول صاحب «مصنع الموت»، وأن الملف «جنحي تلبسي»، وشركة «أماندیس» المفوّض لها تدبير قطاع الماء والكهرباء في المدينة.

ويوم الثلاثاء 11 ماي 2021، أصدر قاضي التحقيق بالمحكمة الابتدائية بمدينة طنجة قراراً يقضي بمتابعة عادل البليلي مالك «مصنع الموت» «A&M Confection» في حالة اعتقال بالسجن المحلي بطنجة، على خلفية انتهاء البحث معه حول الفاجعة، بعد تأجيلها مرات عديدة بسبب الوضع الصحي الذي كان يمر به.

وبخصوص التهم التي يُتابع بها، فهي: التسبب في القتل غير العمد والجرح بدون عمد، بسبب عدم مراعاة النظم والقوانين وخرق مقتضيات قانون الطوارئ الصحية، وفتح مقاولة بدون ترخيص، وتشغيل القاصرين دون إذن (للأسف، قوانين البلاد تسمح بتشغيل القاصرين)، وعدم مراعاة شروط الصحة والسلامة داخل المقاولة، طبقا للفصلين 432 و433 من القانون الجنائي، والفصل الرابع من مرسوم 2020/03/23 والفصول 135 و137 و143 و147 و150 و281 و296 و548 من مدونة الشغل.

في السياق ذاته، قرر قاضي التحقيق فصل الملف بخصوص مسطرة التحقيق الجارية في مواجهة شركة «أماندیس»؛ هذا، وكان الممثل القانوني لهذه الشركة قد حمّل المسؤولية لحائط شُيّد بمنطقة قريبة من المصنع، وكشف أنه «تسبب في حجز المياه مما أدى لدخولها المصنع».

ويوم الخميس 09 دجنبر 2021، أنهى القضاء فصول المحاكمة الابتدائية في قضية «مصنع الموت»، إذ قضت المحكمة الابتدائية بطنجة بإدانة صاحب المصنع بسنة ونصف سنة حبساً نافذاً وغرامة قدرها ألف درهم، وذلك بعد نحو تسعة أشهر من اعتقاله.

كما قضت بتغريم شركة «أماندیس» بتقديم تعويض مدني لعائلات الضحايا حُدِّدت قيمته في 200 ألف درهم.

وأما الأسئلة الأولية التي تم طرحها منذ اليوم الأول للحادثة من طرف العاملات والعمال والمواطنين، وانتظروا أن يجيب عنها التحقيق: ماذا وقع للعاملات والعمال؟ توفوا غرقا؟ أم صعقا بالكهرباء؟ فبقيت بلا جواب.

تمّ تحميل مسؤولية الفاجعة وحصرها في صاحب المعمل فقط!، فيما لم يَطَل التحقيق والمتابعة أي مسؤول في أجهزة الدولة، كبيراً أو صغيراً، لا مقدم، لا باشا، لا عامل، لا والي، لا مفتشي الشغل والصندوق الوطني للضمان الاجتماعي (CNSS)...

في حين لم تصدر أية غرامة على المصنع، ولا حجز على أملاكه وأمواله، قصد إنصاف الضحايا (هالكين و»ناجين») وذوي حقوقهم، وتعويضهم عما لحق بهم من أضرار إثر الكارثة، وتمتيعهم بحقوقهم التي جرى هضمها أثناء تشغيلهم.

وأما البرلمان، في الجلسة العامة لمجلس النواب التي أعقبت الفاجعة، طالبت الفرق البرلمانية بقراءة الفاتحة ترحما على الضحايا، مكتفية بتحميل المسؤولية للحكومة، مطالبة بفتح تحقيق دقيق، والتعجيل به، لمحاسبة من كانوا سببا في وفاة هؤلاء العاملات والعمال ضحايا لقمة عيش، وقطاع غير مهيكل، مع ترتيب المسؤوليات الكاملة، وضرورة ألا يتم تجاوز هذه الفاجعة...

لكن ذلك ظل كلاما فارغا، وكان الغرض منه حينها امتصاص غضب وتذمر العاملات والعمال، والرأي العام؛ إذ لم يطالب النواب بتشكيل لجنة لتقصي الحقائق، ليس فقط حول هذه الحادثة-الفاجعة، بل حول مختلف مصائب وأهوال العمل التي تلحق العاملات والعمال، ليطرح سبل وضع حدٍّ لها.

لكن البرلمان لا صلاحيات حقيقة له، فضلا عن عدم تواجد أحزاب عمالية به تدافع حقا عن مصالح العاملات والعمال. بل إن نوابه يمثلون أحزابا تدافع عن أرباب العمل ومصالحهم.

فيما منظمات الطبقة العاملة، خاصة منظماتها النقابية الغارقة في وحل التعاون والشراكة مع أرباب العمل والدولة، فلم ترق، بل لم تسع إلى استنهاض قوى العاملات والعمال للاحتجاج والنضال من أجل إنصاف ضحايا هذه الفاجعة بفرض إجراء تحقيق شامل موضوعي، يحدد الأسباب الحقيقية، والمسؤوليات، وإصدار حكم يقضي بتعويض حقيقي للضحايا وذويهم، أقله: غرامة على المصنع تضمن تسجيل العاملات والعمال في الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي (بتأدية مساهمة المشغل والعامل(ة) معا من مجموع الأجور التي صرفها لهم طيلة فترة عملهم لديه، شريطة أن لا تقل عن الحد الأدنى القانوني للأجر) تدفع للصندوق، وشملهم وذوي حقوقهم بأحكام قانون الضمان الاجتماعي منذ تاريخ التحاقهم بالعمل لديه، ودفع الاشتراكات المترتبة وفوائدها وغراماتها المنصوص عليها في القانون؛ والشيء نفسه بالنسبة للتأمين عن حوادث الشغل والأمراض المهنية. وفرض اتخاذ إجراءات توفر بيئة عمل آمنة ولائقة...

د- مصنع الموت «A&M Confection» ليس حالة معزولة: مصانع مماثلة تنتشر في طول البلاد وعرضها تحت أنظار الدولة وحمايتها: أرباح طائلة لشركات وساطة كبيرة ولعلامات «ماركات» تجارية عالمية، موت وأمراض للعاملات والعمال...

جولة ميدانية بسيطة في حي بن ديبان بطنجة، حيث الفيلا رقم 16 التي شهدت الفاجعة، تكشف أن «مصنع الموت» «A&M Confection» ليس حالة معزولة، وأن الفاجعة التي وقعت به، يمكن أن تقع مجدداً في سلسلة منازل متلاصقة تضم سراديب تحت الأرض، يستغل بعضها كمخازن للسلع، وأخرى فيها أنشطة مهنية وصناعية، بعضها منذ 10 سنوات، ورفع السكان بالحي شكاوى إلى جمعيات محلية نبهت إلى خطر تحويل المنطقة السكنية إلى حي صناعي.

«في حال اعتَرض الجيران على تجمع مهني لأي سبب من الأسباب، فإن أقصى ما يمكن أن تفعله البلدية هو تحرير محضر وإحالته إلى الجهات المختصة للتعامل مع الأنشطة المصنفة في خانة القطاع غير المهيكل» (مما قاله رئيس بلدية بني مكادة، محمد خبي، التابع لها الحي الذي وقعت فيه الفاجعة).

كما تنتشر مثل هذه المصانع بالأقبية، المفتقرة إلى أدنى شروط الصحة والسلامة، وحيث لا منافذ للنجاة والتهوية، بباقي أحياء المدينة، ويُطلق عليها العاملات والعمال اسم «معامل الحفرة».

تنتشر أيضاً مصانع النسيج «غير القانونية»، أو»غير المرخصة»، التي تسمى وحدات القطاع غير المهيكل، بشكل ملحوظ، في الدار البيضاء، وسيدي بنور، ومراكش، وفاس، وسلا، والقنيطرة، تشغل بين 10 إلى 50 عاملاً(ة)، بعضها لديه رخصة مزاولة

التتمة ص 07

تتمة ص 06: غرق مصنع/مرآب النسيج «A&M Confection» بطنجة عام 2021:

النشاط الصناعي، لكن ليس لديها إطار قانوني خاص بالشركة أو العكس. وهذه المعامل غير «سرية»، وتعلم عنها الجهات المسؤولة (حسب عبد الرزاق بوهرماش، نائب رئيس جمعية المقاولات المتوسطة والصغرى لصناعة النسيج).

وتتركز 40% من هذه المعامل في الأقبية، خاصة في الدار البيضاء وطنجة، وأخرى في الطوابق السفلية للمحلات (وفق تقديرات عبد **الرزاقبوهرماش)؛ «معامل الحفرة» إذن لا تخص مدينة طنجة وحدها، بل منتشرة في كل المدن.**

وأن 10% من الشركات الصغيرة في طنجة والدار البيضاء تصنع الألبسة لصالح شركات عالمية عن طريق شركات وسيطة.

وفي مدينة طنجة وحدها يشغل قطاع النسيج نحو 100 ألف من اليد العاملة، 15% منها تعمل في القطاع غير المهيكل، وبلغ مجموع المعامل غير المهيكلة وسط الأحياء السكنية في طنجة بعد الفاجعة 450 معملاً (حسب عمر مورو، رئيس غرفة التجارة والصناعة والخدمات بجهة الشمال).

لكن أرباب الشركات العاملة في هذا المجال يؤكدون أن عددها أكبر من ذلك، ويقدره بعضهم بـ 2000 وحدة صناعية تنتشر في الطوابق السفلية للمنازل.

وفي مدينة الدار البيضاء يصل عددها إلى 5206، منها 1868 لديها رخص لمزاولة النشاط المهني، بينما لم يحصل 3338 معملاً على الرخص (حسب عبد المالك الكحيلي، نائب عمدة الدار البيضاء ورئيس مقاطعة عين الشق).

ونحو 54% من إنتاج قطاع النسيج تحققه مصانع «لا تحترم المعايير القانونية»، وفق دراسة لاتحاد مقاولات المغرب (نقابة أرباب العمل) في عام 2018.والحقيقة أن معامل النسيج، سواء بالقطاع المهيكل، أو تلك التي بالقطاع غير المهيكل، لا تتوفر فيها شروط الصحة السلامة المهنية...

هكذا، فالدولة بالمغرب، بعدم إغلاقها لهذه المصانع، وتغاضيها عن أنشطتها، رغم ما تشكله على العاملين بها، والمواطنين بمحيطها، من مخاطر وأمراض، توفر لها ولشركات الوساطة المتعاملة معها، ولعلامات «ماركات» تجارية عالمية كل الظروف لتخفيض تكاليف الإنتاج، وتحقيق أعلى الأرباح: أماكن عمل غير مهيأة وسط مناطق سكنية (وأحيانا هذه المناطق نفسها مناطق سكن عشوائي)، مقابل إيجار رخيص، وأجور زهيدة، بدون سداد لاشتراكات التأمينات والحماية الاجتماعية (لا تأمين للعاملات والعمال عن حوادث الشغل والأمراض المهنية، ولا تسجيل لهم في الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي)، ولا التزامات ضريبية...

وفي حال وقوع حادثة-كارثة شغل يصعب التستر عليها، لا متابعات حقيقية تطال المسؤولين عنها، ولا غرامات حقيقية تفرض على أرباب العمل تُمكّن من إنصاف ضحاياها من العاملات والعمال وذويهم، وتضمن تعويضا حقيقيا لهم؛ أما ما تسببه ظروف تشغيل هذه المصانع من أمراض مهنية فلا حديث عنها إلى الآن.

يتبع

عين على نضالات طبقتنا

بقلم، العاصي

الممرضون يعلنون عن خوض إضراب وطني

أعلنت النقابة المستقلة للممرضين عن خوض إضراب وطني مصحوب بوقفات، يوم الأربعاء 21 فبراير، ردا على "استخفاف الحكومة وتملصها من التزاماتها تجاه الأطر التمريضية ونهج سياسة المراوغة». دعت النقابة في بلاغ لها إلى تنظيم وقفة وطنية حاشدة أمام البرلمان، ومسيرة نحو مقر وزارة الصحة والحماية الاجتماعية يوم السبت 24 فبراير. هذه الاحتجاجات هي رد على الصمت واللامبالاة الحكوميين إزاء مطالب الممرضين وتقنيي الصحة.

موظفو المالية المنضوون في الكونفدرالية يخوضون اضرابا عاما وطنيا

خاضت النقابة الوطنية للمالية (ك دش) والنقابة الوطنية الديمقراطية للمالية (إ مش) اضراب عام وطني لمدة 24 ساعة يوم 8 فبراير 2024. تعود أسباب ودواعي الإضراب هي مسطرة المصادقة على مشروع مرسوم النظام الأساسي الخاص بموظفي الوزارة والاستجابة لجميع المطالب العادلة والمشروعة الفئوية والمهنية (مساعدين اداريين ومساعدين تقنيين ومحررين وتقنيين ومتصرفين ومهندسين)؛ والتسوية الشاملة للوضعية الإدارية والمهنية لحاملي من جهة، الشواهد والديبلومات العليا والإجازة قبل سنة 2011 بقطاع المالية، طبقا لمبادئ المساواة وتكافؤ الفرص والعدالة الاجتماعية إسوة بباقي القطاعات الأخرى؛ وكذا لحاملي من جهة أخرى، شهادة الدكتوراه على غرار باقي القطاعات الوزارية الأخرى. ويواصل العمال برنامجهم النضالي بإضراب يوم 15 فبراير.

نقابة مكتب السلامة الصحية تضرب ليومين

تخوض النقابة الوطنية للمكتب الوطني للسلامة الصحية للمنتجات إضراب وطني إنذاري يومين (21 و28 فبراير الجاري)، من أجل المصادقة على مسودة مشروع القانون الأساسي المتفق عليه، وزيادة الوظائف المالية المخصصة للمكتب، وتنظيم عملية التوظيف بشكل عاجل، وزيادة ميزانية إصلاح مرافق العمل. وتأمل في أن يتم استجابة سريعة وإيجابية لمطالب النقابة من قبل إدارة المكتب والحكومة.

التتمة ص 08